

"الدولة المدنية" في سياق التحولات الجارية .. ممكنٌ يتعثر

خديجة مروازي *

يمكن الوقوف عند التحولات الجارية في المنطقة المغاربية والوطن العربي بناء على توصيف أولي يقر بأن مطلب التغيير الذي شكل الشعار الناظم لتلك التحولات يمكن النظر إليه من زاوية ثنائية المنطلق بناء على الخصائص المهيكلة لسيرورة التغيير بالفضاء المغاربي والعربي، فكما يمكن لشعار "الثورة" أن يكون حافزا وناظما لمطلب التغيير، يمكن لشعار الإصلاح أن يكون أيضا ناظما للتغيير، وهو ما يمكن الإحالة عليه بما جرى في تونس وليبيا ومصر واليمن وبما يجري في سوريا، بخصوص المستوى الأول، كما يمكن الإحالة على الإصلاح كمهيكل لمطلب التغيير في المستوى الثاني بنموذج الأردن والمغرب وبما يجري في البحرين وهو ما سيجعل التساؤل مشروعا بخصوص أسباب ارتباط مطلب التغيير "الثوري" بأنظمة حكم جمهوري، في مقابل ارتباط مطلب التغيير عبر الإصلاح بأنظمة حكم ملكي.

وبتبعنا لمسارات التغيير تلك يبدو بأن اللحظة "الثورية" في السياق المغاربي والعربي بالرغم من كل ما يحيط بها من مناصرين مباشرين أو غير مباشرين خلال تخلقها، كانت وستظل لحظة كمية بامتياز كما ثبت في سياق هذه التحولات، وبمجرد تحققها عبر أول مؤشر وهو توارى الرمز الأساسي للنظام (الرئيس)، تضع الثورة أعدادها ونصف شعاراتها، ويتلبس أصحابها النفس الإصلاحية، الذي يقر ضمنا بأن "الثورة" تهدم، ولكنها لا تبني، وبأن الحاجة قصوى للإصلاحيين رجالا ونساء ليباشروا إطلاق أو تعزيز مسارات البناء الديمقراطي. مما يتطلب ضمنا إعادة صياغة هذه التوصيفات هل الأمر يتعلق ب "الثورة" أم ب "الانتفاض"، وبربيع الديمقراطية أم بتطلع لخريف الاستبداد.

وفي هذا السياق، سيظل مفهوم الثورة متصلا بسياق النشأة في الغرب، والتجارب المتواترة على هذا

* كاتبة من المغرب

المستوى ليست بما يكفي من التناغم الذي يفترضه نفس المفهوم، لأن الخلفيات المؤطرة لها على مستوى الفكر الفلسفي والتفكير الحقوقي المدني، ستشكل محددًا أساسيًا في رسم اتجاهاتها اقتصاديًا واجتماعيًا وحقوقيًا، فمساحة الحقوق المدنية والسياسية والحريات في الثورة الفرنسية مثلًا سيجعل التغيير مقترنًا بالديمقراطية، بينما جعلت الثورة الدولية آنذاك هاجسها اقتصاديًا صرفًا وهي تصوغ التحولات هناك. ولينعكس ذلك مباشرة على طبيعة الدولة سواء كدولة ليبرالية وعلمانية، أو كدولة اشتراكية.

أما بخصوص سياق التغيير المغاربي والعربي والذي تمحور حول مطلب إسقاط الفساد والاستبداد في مقابل مناشدة الكرامة والعدالة الاجتماعية وبناء على توصيف تكنولوجيا للوقائع والأحداث والتحولات ولطرائق اشتغال الخطاب الموازي لها، يمكن القول بأن طبيعة التشخيص ومشروعية المطالب المتصلة به، لم يكن ما يوازيه على مستوى نضج البدائل الحاملة لمطلب التغيير، مما سيجعل التحديات قائمة ومستمرة منذ بداية تحقق التغيير المتصل بتلك "الثورات"، فغياب المرجعيات أو عدم وضوحها، سيجعل هدف التغيير متصلًا بشعارات وليس بمرجعيات يفترض بأن تحيل على فكر اقتصادي واجتماعي وسياسي وحقوقى، وسيبدأ التشابك على هذا المستوى شبه غائب، ولأن مكونات الحراك المغاربي والعربي ظلت تتشكل من التيارات الإسلامية واليسارية فإن التناغم ما بين مطلب الديمقراطية ومرجعيات هذه المكونات سي طرح تحديات فعلية تعكس الخصائص على مستوى التفكير الإجرائي الذي له القدرة على الانتقال من منطق "الثورة" إلى منطق البناء من داخل مختلف المؤسسات والسياسات، ولتأكد بسرعة للمتبعين بأن مكونات الحراك المغاربي والعربي ما تزال تختزل الديمقراطية في الوسائل الموصلة للحكم، مما يجعلها عملية انتخابية صرفة تركز منطق الهيمنة وليس منطق الأغلبية التي تضمن الحقوق والحريات وتعزز حماية الأقليات. وبأن تسمية الربيع العربي ستؤخذ ضمن تحفظات إلى حدود تلمس مسارات البناء الديمقراطي فعليًا.

وفي سياق التجاذب بين مختلف تلك المكونات حول طبيعة الدولة، ولأن التطرف قابل لأن يشتغل في الاتجاهين، فإن تواتر مطلب الدولة المدنية سيؤطر ضمن سياق التوازن ما بين مطلب الدولة الدينية والدولة العلمانية من جهة، كما هو الحال بالنسبة لتونس مثلًا، أو ما بين مطلب الدولة الدينية والدولة العسكرية كما هو الشأن في مصر.

وبأني التنصيص على مدنية الدولة بشكل استباقي باعتبارها الضامن الأساسي للمساواة بين جميع المواطنين بدون أي تمييز على أساس الدين أو الجنس أو اللغة، أو العرق، أو اللون... وفي هذا السياق جاء التركيز على أهمية صياغة الدساتير كضمانة لصياغة التعاقد بين الدولة والمجتمع بخصوص تلك الحقوق والحريات وطبيعة العلاقة ما بين السلط، واستقلالية المؤسسات وحماية الخيار الديمقراطي بواسطة ذلك وعبر آليات التداول السلمي على السلطة.

وإذا كان وصول تيارات ذات مرجعية اسلامية للحكم وللتدبير المباشر للشأن العام حافزا مباشرا على إطلاق النقاش وصياغة مطلب الدولة المدنية، فإن المقاومة تأتي اليوم من التيارات السلفية والجهادية، بما يجعل الأحزاب ذات المرجعية الدينية التي فازت في الانتخابات بكل من مصر وتونس والمغرب... تبدو "معتدلة" غير أن سؤال مدى تأهيلها للتضبيب على مستوى مختلف أطياف الإسلام المتطرف، يصطدم بمختلف أطياف اليسار الراديكالي الداعي للدولة العلمانية، وهو ما يضعف التحديات المطروحة عليها، ويجعل مهمتها متأرجحة بين الردع والتواطؤ، بين تضبيب اتجاهات السلفية الجهادية وبين الحاجة إليها كقواعد خلفية لكبح مطالب اليسار بشأن علمانية الدولة والحريات الشخصية، خاصة وأن الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية التي وصلت إلى الحكم وتدير الشأن العام، ستكتشف فعليا بأن استثمارها في التنظيمات الموازية ظل على مستوى جمعيات القرب والتي تشتغل بالمقاربة الإحسانية والخدمائية، والتي ينحصر دورها في تعضيدها لحظة الانتخابات، على عكس المنظمات الموازية أو المتقاطعة فكريا مع اليسار والتي يكون لصوتها امتدادات على الصعيد الوطني والدولي على مستوى الترافع من أجل الحقوق والحريات، في مقابل غياب امتداداتها على المستوى الشعبي.

في هذا السياق سيكون حريا بالأحزاب ذات المرجعية الإسلامية بأن تكون على مسافة معقولة مع حكوماتها، لكن من دون أن يؤدي ذلك إلى توزيع الأدوار بينها لتلعب هي نفسها دور المعارضة بهاجس ضمان الامتداد الجماهيري الذي منحها رئاسة التحالفات أو الإئتلافات الحاكمة اليوم، بدل دعم الحكومة بالمراقبة والاقتراح. وفي مقابل ذلك تكون هذه الحكومات ذات القيادات الإسلامية تحت مجهر مواطنيها بشأن التزاماتها التي يفترض أن تجيب عليها باستراتيجيات و برامج وإجراءات واضحة ومحددة.

ولتكتشف بدورها بأن التحديات على هذا المستوى تتجاوز توقعاتها وأيضاً قدراتها، وبأن الانتقال من المعارضة إلى التدبير المباشر بدون تجربة سابقة في المشاركة، ولو من موقع التحالفات سيجعلها في أول تماس فعلي مع الحجم الحقيقي للمشاكل والتحديات المتصلة بالتعليم والشغل والصحة والسكن... لأن السياسة في عمقها هي تدبير للاقتصاد وإيقاع الزمن السياسي هو إيقاع حدائي بامتياز. فإذا كان الاشتراكيون بالمغرب مثلا ومنذ ما يزيد على ١٣ عاما قد أشرفوا كحكومة على خصخصة المؤسسات العمومية الوطنية، فإن الحكومات ذات القيادات الاسلامية ستجد نفسها ملزمة بالتطبيع اللامشروط علنا مع الاقتصاد الليبرالي والمؤسسات الدولية المانحة.

في هذا السياق تبدو التحديات مركبة فمنها ما يتصل من جهة أولى بضرورة التسريع بإعطاء مضمون متوافق عليه بالنسبة للدولة المدنية يدرج كثابت ضمن الدساتير التي توجد قيد الإعداد، واستحضاره على مستوى التشريعات والقوانين بالنسبة للدول التي أعدت دساتيرها في أفق تضمينه في أول مناسبة للمراجعة، وهو التوافق المجتمعي الذي ينبغي أن يكون تتويجا لنقاش عمومي بين مختلف مكونات

المجتمع وتعبيراته، نقاش يضع المعطى الكمي جانبا ويستحضر هدف بناء الديمقراطية و حقوق الانسان بشأن مساواة الجميع في التمتع بالحقوق والحريات، بدون أي شكل من أشكال التمييز حيث تتساوى الأغلبية والأقليات، وبأن الحكم وتدير الشأن العام من جهة ثانية حين تخوله صناديق الاقتراع لهذه الأحزاب، فإنه يعني وضع سياسات عمومية قادرة على أن تبرهن على ذلك وهي تجيب على تحديات الشغل والصحة والسكن والتعليم بسياسة عامة وبسياسات قطاعية منصفة وبفعالية الأداء أمام تنامي الانتظارات وتواتر مطالب المواطنين والمواطنات.

ومن جهة ثالثة تتصل بإقرار مسارات العدالة الانتقالية حسب السياق الخاص بكل بلد، وهو مسار يفترض فيه أن يستحضر بأن بناء الديمقراطية في العدالة الانتقالية يحرص فيه على أن يتم عن طريق السلم، دون أن يعني ذلك الإفلات من العقاب، فقد يتم التركيب حسب السياقات الخاصة بكل تجربة بين العدالة الجنائية والعدالة الانتقالية، لكن الهدف من مسلسل مواجهة الماضي في مختلف تجارب العدالة الانتقالية، أن تصبح إمكانية تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ضعيفة، لذلك سيكون مطلوباً من هذه التجارب بأن تشكل الحد الفاصل بين زمنين وتاريخين وهما زمن الاستبداد والأخطاء المتركمة في تدبير الاختلاف عن طريق القمع، وزمن بداية العمل على سيادة القانون في تدبير التنوع عبر تدبير الاختلاف والتعدد، وإذا كان خيار بناء الديمقراطية عن طريق السلم يتطلب وقتاً، فإن الحرص خلال مسارات العدالة الانتقالية على عدم تكرار ماجرى ينبغي أن يكون مضاعفاً، مع التأكيد على أن فتح ملفات الماضي بتوجه ونفس ينظر إلى المستقبل (عدم التكرار) وليس بهاجس الماضي، قد لا يستنزف الطاقات والإمكانيات بل يستثمرها أكثر في البناء.

وأمام هذه التحديات يمكن القول بأن مطلب الدولة المدنية ممكن قابل للإعمال على المدى المتوسط، لكن مع غياب النقاش الفكري والسياسي في علاقة بمختلف الإكراهات ذات الصلة، وأمام هيمنة تدبير تداعيات ذلك بمنطق ردود الفعل، سيظل مطلب الدولة المدنية مجرد شعار من يحملته تعثر في ترجمته إلى مشروع وبرنامج قادر على الإقناع والحياة. لأن الديمقراطية حسب هذا المنطق ما تزال بدون مضمون، فباستثناء لحظة الاستحقاقات ذات الصلة بالانتخابات تبقى الديمقراطية مفهوماً قابلاً للتكييف وللإختزال حسب التوقعات.